كلمة ونص

يونس خلف

موسم الحبوب.. معركة أيضاً!

لا نأتي بجديد عندما نقول إن موسم الحبوب هو معركة أخرى، وأن محصول القمح بالذات يواجه تحديات كبيرة منذ الحرب العدوانية الظالمة على سورية سواء لجهة السيطرة من قبل قوات الاحتلال على مساحات واسعة من الأراضي، أم منع الفلاحين من تسويق محاصيلهم إلى مراكز الدولة.

من هنا تأتي أهمية تقديم التسهيلات والقيام بكل ما هو ممكن لاستلام كل حبة قمح ومؤازرة الفلاح في تسويق إنتاجه.

واليوم ضمن الاستعداد لموسم الحبوب ثمة مطالب لفلاحي محافظة الحسكة، وهي مطالب محقة، وقد تمت المطالبة فيها على نطاق واسع من خلال مداخلات وتوصيات مجلس المحافظة واتحاد الفلاحين المتكررة طوال السنوات الماضية وفي مقدمتها إحداث مركز لتسويق الحبوب في محيط جبل كوكب شرق مدينة الحسكة، لتغطية معظم مساحات الرقعة الجغرافية الزراعية في محافظة الحسكة لاسيما أن مراكز التسويق انحصرت بثلاثة مراكز فقط، وهي لا تفي بالغرض ولا تغطي إلا المساحات الزراعية التابعة لمحيط مدينة القامشلي وأجزاء من ريفها الجنوبي الشرقي حيث المناطق الآمنة.

مطالب الفلاحين تتجدد اليوم بإحداث هذا المركز في ضوء المؤشرات الأولية المبشرة للموسم الزراعي الشتوي ومحاصيله الإستراتيجية لهذا العام.

المأمول أن تكون هناك استجابة سريعة لرصد الاعتماد اللازم من الوزارة المعنية وعن طريق الإدارة العامة للحبوب وتوفير ما يلزم لإحداث هذا المركز الذي يعتبر أهم خدمة تقدمها الدولة للفلاح في محافظة الحسكة الذي يعاني ظروفاً اقتصادية قاهرة لاسيما أن مراكز التسويق الثلاثة الموجودة في مدينة القامشلي وريفها من أصل ٤٢ مركزاً، لا تخدم الفلاح ولا تتيح له التسويق عبرها لأنها تبعد عن مواقع الإنتاج الزراعي في المناطق الجنوبية لمسافة تصل إلى أكثر من ٢٠٠ كم، وبالتالي فإن افتتاح مركز لتسويق الحبوب في محيط جبل كوكب إذا توافرت له الشروط والظروف المناسبة يوفر تغطية كامل مساحة الرقعة الجغرافية في مناطق الاستقرار الزراعي الثالثة والرابعة والخامسة، كما يغطي العمل الإداري في الدوائر الزراعية لمدينتي «الحسكة والشدادي» وفي بلدات «مركدة وتل براك وتل تمر»، التي سيجد الفلاحون فيها حاجتهم بعيداً عن المراكز الموجودة في مدينة القامشلي وريفها. فهل تستجيب الجهات المعنية المركزية لمطالب الفلاحين؟

طلاب الشهادات هجروا المدارس إلى المعاهد الخاصة

تربية طرطوس: جولات على المدارس وإذا لم يحقق الطالب ٧٥ بالمئة من الدوام فسيقدم بصفة حرة

طرطوس - هيثم يحيى محمد

منذ بداية الفصل الدراسي الثاني بدأ طلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية بالتغيّب عن قاعاتهم الصفية في مدارس المحافظة الرسمية- وحتى الخاصة- واتجهوا بشكل كامل إلى الدروس الخصوصية الباهظة الثمن إما داخل بيوتهم حيث يحضر المدرسون لعندهم وإما في بيوت المدرسين وإما في معاهد خاصة تفتح منذ الصباح وحتى الليل خلافاً للقانون واشتراطات الترخيص وذلك اعتماداً على تقارير طبية أو بغض الطرف من إدارات المدارس.

والمشكلة أن بعض الطلاب الذين حاولوا الاستمرار في مدارسهم لعدم قدرة أهلهم على دفع مبالغ كبيرة لقاء الدروس الخصوصية تعرضوا للاستهزاء من الكوادر في مدارسهم ومن بعض المدرسين وهم يقولون لهم (شو جابكن؟) (وكيف نعطيكم دروس لحالكن؟) ما جعلهم يتغيبون مثل بقية زملائهم.

مديرية التربية بطرطوس ردت لـ«الوطن» على ما تقدم بكتاب أرسل عبر مكتبها الإعلامي جاء فيه إنه للحد من تسرب الطلاب من المدارس العامة إلى المخابر اللغوية، تقوم دائرة التعليم الخاص بجولات يومية ومستمرة إلى هذه المخابر اللغوية للتأكد من عدم الافتتاح الصباحي والتقيد بالدوام المحدد لهم خلال العام الدراسي من الساعة ١٥ ظهراً حتى الساعة ٢٠ مساءً وذلك وفق التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم /٥٥/. وبيّن أنه تم خلال الفترة الأخيرة تنظيم أكثر /٢٠/ ضبطاً ضابطة عدلية بحق مكاتب ومعاهد تعليمية غير مرخصة أصولاً.

وتتابع دائرة التعليم الخاص مع لجنة الضابطة العدلية بمديرية التربية بطرطوس عملها بجولات على المؤسسات التعليمية الخاصة المرخصة وغير المرخصة واتخاذ الإجراءات المناسبة أصولاً.

وأضافت: إن دائرة التعليم الأساسي لديها أكدت قيامها بالمتابعة اليومية والجولات إلى المدارس وضبط عمل إدارات المدارس فيما يتعلق بتفعيل سجلات العاملين ومتابعة التزامهم بالدوام الرسمي، وضبط الإحالات الصحية من خلال التواصل مع الصحة المدرسية والتنبيه للإحالات المتكررة.

كما يتم توجيه المشرف الإداري على المدرسة من أجل متابعة وتدقيق الإحالات الصحية وإخبار أولياء الأمور واستدعائهم لمعرفة حالات غياب أبنائهم من المدرسة ومعرفة العقوبة اللازمة وفق الأنظمة التربوية.

وقالت المديرية في ردها إن دائرة التعليم الثانوي أشارت إلى قيامها بالجولات الميدانية وغير المعلنة إلى الثانويات ورصد واقع التزام الطلاب واعتمدت فرض العقوبات اللازمة بحق الطلاب المتسربين بعد إخبار أولياء الأمور بأيام الغياب والتوضيح لهم بأن الطالب الذي لم يحقق ٧٥ بالمئة من الدوام الفعلي للعام الدراسي لن يترشح إلى الامتحان عن طريق المدرسة ويتقدم بصفة دراسة حرة.

وأكدت أن المديرية تطبق التعليمات الواجبة لإعطاء الإحالات الصحية الضرورية والطارئة وعدم السماح بأخذ الإحالات الصحية غير الحقيقية سواء للطلاب أو للكوادر التعليمية حفاظاً على ضمان التزام الجميع في المدارس خلال الدوام المدرسي.

وتمنت المديرية تعاون المجتمع الأهلي في متابعة حركة أبنائهم والتزامهم بالدوام المدرسي مؤكدة استمرار العملية التعليمية وإعطاء الدروس وفق الخطة الدراسية والمقررة حتى موعد انقطاع الطلاب الرسمي، إضافة إلى ضرورة تضافر جهود الأسرة والمجتمع بما فيه لجان الحي في ضمان سير العملية التعليمية وتحقيق الفائدة المرجوة من الدور المدرسي.

من العمل الشعبي في صوران شراء باص لنقل الركاب وآلية لأعمال النظافة

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد العديد من أهالي مدينة صوران بريف حماة الشمالي لـ«الوطن»، أن مدينتهم بحاجة للمزيد من اهتمام الجهات المعنية، خاصة أن الأغلبية العظمى من أهلها عادوا إليها بعد أن حررها الجيش من الإرهاب، ليصل عددهم اليوم لنحو ٤٥ ألف نسمة، ويطالبون بتحسين واقعها الخدمي.

وأوضحوا أن بعض الطرقات الرئيسة والفرعية بحاجة لصيانة، وأنه من الضروري تخديم المدينة بشبكة الاتصالات الأرضية وزيادة عدد بوابات الإنترنت، ومعالجة ضعف شبكة الخليوي، وعدم وجود أطباء بشكل دائم في مستوصف صوران الصحي، وإصلاح أجهزة الإنارة المعطلة في شوارع المدينة والعمل على زيادة عددها، وإلزام جميع البائعين في مكان بيعهم في سوق الإثنين بالنظافة والعمل على زيادة الاهتمام بالسوق. ومعالجة نقص الكوادر التعليمية في المدارس وخصوصاً المدرسين الاختصاصيين، ونقص المقاعد المدرسية، وترميم بعض المدارس التي تعرضت للإرهاب، والالتزام بتوزيع دور الخبز على المعتمدين وبشكل عادل، وتزويد السجل المدني بمادة المازوت لتخديم المواطنين، وتركيب مطبات على طريق صوران- طيبة الإمام بسبب الازدحام الشديد عليه، لمنع أصحاب الدراجات النارية من «تشبيص» دراجاتهم والحد من الحوادث.

من جانبه، بيّن رئيس مجلس المدينة غازي زيدان لـ«الوطن»، أن العديد من منازل الأهالي بحاجة لأبواب وشبابيك، وأن طرقاً كثيرة بحاجة لصيانة، وقد تم تأهيل ٢٥ بالمئة من الشبكة الهاتفية، وقريباً سيتم تركيب ٢٠٠ خط، وهناك عقد مع شركة سيرتيل لتخديم القسم الشمالي من صوران بالهاتف الخليوي.

وأوضح زيدان أن مجلس المدينة وبعد عودة الأهالي إليها، نفذ العديد من الأعمال منها ترحيل الأنقاض من جميع شوارع المدينة والتعاون مع المنظمات الدولية ومديرية الخدمات الفنية بحماة، وتنفيذ ٣ مشروعات صرف صحي وهي: استبدال لخطوط قديمة معطلة بأقطار مختلفة وبطول ٥ كم، وصب أغطية ريكارات ومطريات متكسرة في الشوارع، وتخديم شوارع متفرقة بالصرف الصحي أيضاً، ومعالجة الاختناقات في خطوط أخرى وتسليكها، وفرش بعض شوارع المدينة بالبحص المكسر وترميم الحفر في «الانخفاسات» والشوارع الرئيسة بالمجهول الزفتي، ورشّ بعض الشوارع المفروشة بالبحص المكسر بمادة الإسفلت.

كما عمل مجلس المدينة على ترميم مبنى المحكمة عن طريق العمل الشعبي وإعادة تفعيلها من أجل تخفيف العبء عن المواطنين، وترميم مبنى السجل المدني بالتعاون مع إحدى المنظمات الدولية، وكذلك مبنى دائرة البيطرة، ووضع خطة استعمال لشوارع المدينة وتجهيز المخططات ورش المنازل والشوارع بالمبيدات الحشرية بالتعاون مع مديرية الصحة والهلال الأحمر لمنع الانتشار الأمراض السارية، وتجهيز مبنى وحدة المياه بالتنسيق مع المحافظة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وترميم بعض المدارس بالتعاون مع المحافظة والمنظمات الدولية.

كما تم تركيب ١٦٠ نقطة ضوئية تعمل بالطاقة الشمسية في شوارع المدينة وإنارتها، وتخديم المدينة بالمياه عن طريق العمل الشعبي ومد خط معفى من التقنين بالتعاون مع المحافظة للآبار المغذية لصوران، وإيصال المياه للمنازل بعد انقطاع عده سنوات وإصلاح خطوط مياه الشرب المعطلة في بعض الشوارع بالتعاون مع وحدة المياه.

ولفت زيدان إلى أن مجلس المدينة عمل على شراء باص لنقل الركاب على خط صوران - حماة من أجل تخديم المواطنين وذلك عن طريق العمل الشعبي، وشراء «تريكس» كبير من أجل أعمال النظافة وعن طريق العمل الشعبي أيضاً، ودراسة مخططات البنية التحتية للمنطقة الحرفية، ودراسة مشروع تخديم مغسل لمجلس المدينة بالمعدات اللازمة تمهيداً للاستثمار، والإعلان عن مشروع الخط الرديف للخط الرئيس للصرف الصحي بطول كيلومتر وقطر ٨٠ سم بالتنسيق مع الشركة العامة للصرف الصحي.

وأشار زيدان إلى أن مجلس المدينة يشرف على عمل المنظمات الدولية والتعاون معها على تنفيذ مشروعات خدمية، ودورات تعليمية ومهنية لتخديم المواطنين.

العاصفة أنعشت مهنة تصليح الأدوات الكهربائية

حميشة لـ«الوطن»: ارتفاع أجور الصيانة ليست بسبب الفنيين وإنما بسبب قطع التبديل

اللاذقية - عبير محمود

تستمر تداعيات العاصفة المطرية المترافقة بالصواعق الرعدية التي ضربت اللاذقية الأسبوع الماضي، بينما أعطال الأدوات الكهربائية في المنازل وصلت صيانة بعضها إلى أرقام فلكية مقارنة بأجور قبل سنوات!

وأكثر «المتضررين» من أدوات المنزل «الراوترات والشواحن الكهربائية الخاصة بالبطاريات وبعض الهواتف اللاسلكية»، إذ وصلت تكلفة صيانة بعضها إلى ما يفوق ١٠٠ ألف ليرة، على حين كانت هذه القيمة كافية لشراء ١١ راوتراً في سنوات سابقة حينما كان سعر الراوتر لا يتجاوز ٩ آلاف ليرة، واليوم بات يباع بما يتجاوز ٤٠٠ ألف ليرة.

وهناك من يقول «رب ضارة نافعة» إذ إن ضرر العاصفة للمواطنين في منازلهم انعكس على حركة العمل في صيانة الكهربائيات، ما جعل المواطن ضحية جديدة لاستغلال بعض عاملي الصيانة بطلب أجور مضاعفة عن الشهر الماضي إن لم نقل عن أشهر عدة فائتة.

وبالعودة إلى رئيس جمعية الكهربا في اللاذقية قصي حميشة، فقد أكد لـ«الوطن»، أن العاصفة تسببت في أعطال عدة في الأدوات الكهربائية، لكن أجور الفنيين ليست السبب في رفع أجور الصيانة إنما أسعار قطع الإصلاح البديلة، إذ أصبحت بأسعار مضاعفة والمهني يضطر لشرائها وتركيبها على حساب «أجرة يده».

وذكر أن قطعة «الترانس» في الراوتر باتت اليوم بـ٣٠ ألف ليرة بعد أن كانت لا تتجاوز ٢٥ ليرة فقط، و«الآي سي» كانت بسعر لا يذكر باتت اليوم بـ٨٠ ألف ليرة، الراوتر كان بنحو ٩٥٠٠ ليرة وحالياً يناطح نصف مليون ليرة بين ٣٥٠ - ٤٥٠ ألفاً حسب نوعه.

وأردف حميشة: في حال المهني يريد شراء قطعة للإصلاح يضطر للذهاب إلى التاجر إن لم تكن متوافرة لديه ما يعني تكبده أجور نقل وغيرها، وعليه فيجب أن يتم إعلام الزبون بأن أجور الصيانة ستكلف مبلغ «كذا» قبل الإصلاح ليكون هناك تفاهم مفاصلة بين المهني والزبون دون حدوث مشكلة تذكر.

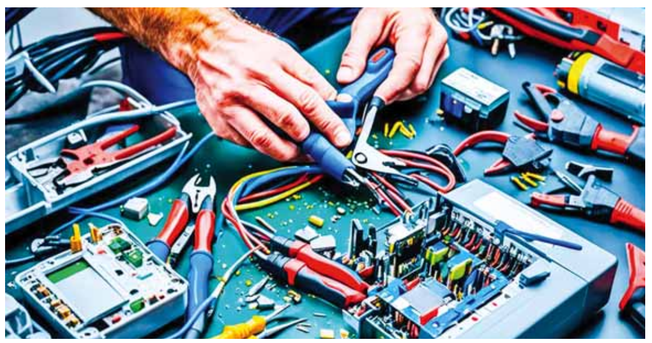

وذكر أن الكلفة لا تتناسب مع الأجور، ما يضطر العمال المهنيين للعمل بأجور زهيدة للاستمرار بباب رزقهم حتى لا يضطروا للتوقف عن العمل.

وبيّن حميشة أن هناك تفاوتاً في الأسعار إذ إن المواد الأولية وقطع الصيانة ترتفع بشكل كبير مقابل ارتفاع أجور اليد بشكل بسيط جداً، وقد ارتفعت الأسعار أكثر من ٣٠٠ بالمئة خلال السنوات الأخيرة، على حين أن أجور المهنيين لم ترتفع لأكثر من ٢٠ - ٢٥ بالمئة، علماً أن المهني يتكبد أعباء كبيرة منها أجور النقل والمحروقات لتوليد الكهرباء وأجور اليد العاملة والضرائب في الدرجة الأولى.

ونوّه بمسألة مهمة جداً، أن هناك صعوبة عمل كبيرة تتمثل بما أصدرته المالية تحت مسمى «الرقم الضريبي»، مبيناً أنه على سبيل المثال يقوم المهني بعمل ما لدى إحدى الجهات العامة ويتم مطالبتنا بالفاتورة ومعها الرقم الضريبي للمالية، وهذا الأخير غير معروف بالنسبة لنا على الإطلاق فكيف سنقيّم قيمة مبهمة؟ ربما تكون أكثر من الأجر الذي سنتقاضاه عند إجراء الصيانة لدى هذه الجهة!

وأضاف رئيس الجمعية: إن القيمة السابقة للرقم الضريبي كانت للصيانة ٧ بالمئة وليبع المواد ٢ بالمئة، وكنا نستطيع حسابها عند العمل، على حين حالياً لا يمكن لأي مهني احتساب قيمة «غير معروفة» ونطالب تحديد القيمة بأسرع وقت حتى لا يتوقف العمل بهذا السياق.

وقال: إن عدد المسجلين في الجمعية حالياً ١٣٧ مهنياً، بعد أن كانوا ٤٥٠ مسجلاً، منهم من توفي ومنهم من توقف عن العمل، معيداً عزوف البعض عن الانتساب للجمعية لعدم تقديم دعم كما السابق للحرفيين والمهنيين عموماً.